

التجاسة فان اراد المستحي الاقتصار على احدهما

اي الما والحجر فالما افضل من الاقتصار على الولا انه ينزل
العين والاذن بخلاف الحجر ولا يستحي من غير ما ذكر فقد
نزل الما مردى وغيره الاجماع على انه لا يجب الاستحيا
من النوم والريح قال ابن الرفعة ولم يفرق الا اصحاب
بين ان يكون المحل رطبا او باسا ولو قيل بوجوده اذ كان
المحل رطبا لم يعد مما قيل به في دعان التجاسة وهذا
مردود فقد قال الجرجاني ان ذلك مكرهه وصحح الشيخ
نصر المقدسي بتأثيره فاعله والظاهر كلام الجرجاني وقال
في الحيايقوله بعد فراع الاستحيا للمهر طهر قلبي من
التفاح وحصن فرج من الهواجر **وجنب قاضي**
الحاجة استعمال القنكة وتجنب قنكها ندبا اذ كان في
غير المعد لذلك مع ساتر مرتفع ثلثي ذراع بقربا فالكثر
بينه وبينه ثلاثة اذرع فاقبل يذرع الايدي وارحبا
ذيله كحاف في ذلك فمما خرج خلاف الايدي ويحرم ان في
البنابر للمعد لفضا الحاجة **في المصغر** بدون الساتر
التفكير والاصل في ذلك ما في المصغر من انه صلى الله
عليه وسلم قال اذ التيمم الفايضا فلا تستقبلوا القبلة
ولا تستدبروها ببول ولا غائط ولكن شرفوا واغروا
وفيها انه صلى الله عليه وسلم قمى حاجته في بيت
ومغصمة مستقبل الشامر مستدبر القبلة وقتل نجابر
بهي الذي صلى الله عليه وسلم ان تستقبل القبلة ببول
ان يقض بعام يستقبله اراه الترمذي
وحسنه في الجواز الاول المندجورة على القضا
وما الحقة تشهولة اجتناب المحاذات فيه بخلاف البنا

غير

تدبره وان كان المناسب لقوله
مد ما ان يعبر بالرجوع الا ان يقال
ان غير يقابل من اجنا شمولي
الاولى العوان فاشترط ان
غيره مع الاستدبر فاشترط ان
حينئذ وان لا تستدبرها
والاستقبال والاشارة بها
لا في الاول ولا في الثاني
حجبته واما قوله في
معد لاقا الاله لا يكره
استدبر ولا يكره
الاولى عند الاستدبر
لاستدبر الاله

٤٥١

اي مرد قاضي
الحاجه

اب المصغرا
لا الاستدبر
راه

دركه

ومعنى
حاجته

ل قوله قاضي
حاجته

غير المذكور مع الصبر فيكون فيه ذلك كما فعله صلى الله

عليه وسلم بيان الجواز وان كان الاولي لنا فركه كما
مراما في المعد لذلك خلافة فيه ولا كراهة ولا خلاف ومحل هذه التفصيل اذ
الاولى قاله في المجموع ويستثنى من الحرمة ما لو كانت الرخصة الشخصية يوما
الريح تهب عن يمين القبلة وبما لها فانها لا يحرم ان
للضرورة واذا انقضى الاستقبال والاستدبار يتبين
الاستدبار ولا يحرم ولا يكره استعمال القبلة ولا استنثارها
حال الاستحيا والجماع او خروج الريح اذ النهي عن
استقبالها واستدبارها مفيد بحالة البول والغائط
وذلك متفق في الثلاثة **ويجنب ندبا البول والغائط**
في الما والاذن للنهي عن البول في حديث مسلم ومثله
الغائط في اولى والذني في ذلك الكراهة وان كان الما
قليل لا مكث فله في الكثرة وفي الليل استدراة
لان الما بالليل ماوي الجن اما الحار في المجموع
عن جماعة الكراهة في القليل منه دون الكثيري ولكن
يكره في الليل ما امر به قال وينبغي ان يحرم في القليل
مطلقا لان فيه الاغصاء عليه وعلى غيره من الجنات
من التعليل ولا انه كالحق الكف والنص وسائر الاصحاب
فهو كالاستحيا بخرة ولم يقل احد بتحريمه ولكن
يشكل بما مر من انه يحرم استعمال الاثا النجس في
الما القليل **واجيب** بان هناك استعمالا بخلافه
هنا **فتبينه** محل عدم التحريم اذ كان الما وله
يتبين عليه الطهارة بان وجد غيره اما اذ لم يكن
له كالماء لغيره او مسبل اوله وتبين الطهارة بان
دخل الوقت ولم يجد غيره فانه يحرم عليه فان

تجنب
الاذن
٤٥١

ابن الدين لا يحري
٥١

ابن صحن
٥١

اي القول الذي يقول
بالكراهة